

Distr.: General
21 September 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

البند 9 من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من

أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

العدالة البيئية وأزمة المناخ والمنحدرون من أصل أفريقي*

تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي

موجز

في هذا التقرير، يقدم فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي استنتاجاته وتوصياته المتعلقة بدورته الثامنة والعشرين التي عُقدت في الفترة من 24 إلى 26 آذار/مارس 2021، وتناولت موضوع "العدالة البيئية وأزمة المناخ والمنحدرون من أصل أفريقي". ويوفر الفريق العامل توجيهات عن كيفية التصدي بفعالية للظلم البيئي، والتفاوتات القائمة بسبب العرق، والحماية غير المتكافئة، والآثار المحددة الناجمة عن أزمة المناخ والعنصرية البيئية إزاء المنحدرين من أصل أفريقي. ويشمل التقرير أيضاً لمحة عامة عن الأنشطة الأخرى التي اضطلع بها الفريق العامل على مدى العام الماضي.

* قُدّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المقرر لكي يتضمن آخر المعلومات المستجدة.



أولاً- مقدمة

- 1- في هذا التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان وفقاً لقرارات المجلس 14/9 و28/18 و25/27 و23/36 و24/45، يركز فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي على دورته العامة الثامنة والعشرين التي عُقدت في الفترة من 24 إلى 26 آذار/مارس 2021، وتناولت موضوع "العدالة البيئية وأزمة المناخ والمنحدرين من أصل أفريقي". وأسفرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما يتصل بها من قيود على السفر عن أثر مباشر على الأنشطة التي كُلف بها الفريق العامل، فأرجئت الزيارات القطرية المقررة، وعُقدت الجلسات والأنشطة الأخرى عن طريق الإنترنت.
- 2- وفي آب/أغسطس 2020، عُينت دومينيك داي رئيسةً للفريق العامل خلفاً لأحمد ريد. وفي 1 أيار/مايو 2021، انتهت فترة عضوية سابيلا غوميدزي في الفريق العامل، وبدأت فترة عضوية كاثرين س. ناماكولا (جنوب أفريقيا). وفي 4 حزيران/يونيه 2021، استقال السيد ريد من منصبه كعضو في الفريق العامل لقبول وظيفة في منظمة دولية. وفي 1 آب/أغسطس 2021، انتهت فترة عضوية كل من ريكاردو سونغا وميشال بالسيرزك في الفريق العامل وحل محلهما سوشيل راج (الهند) وميريام إيكويدوكو (هنغاريا). وسيعين مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والأربعين عضواً جديداً في الفريق من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ثانياً- أنشطة الفريق العامل

- 3- خلال الفترة قيد الاستعراض (من آب/أغسطس 2020 إلى حزيران/يونيه 2021)، كان الطلب للاستفادة من خبرة الفريق العامل كبيراً. وشاركت الرئيسة والأعضاء في العديد من الأنشطة عن طريق الإنترنت حيث بلغ الاهتمام العالمي بالولاية ذروته في أعقاب مقتل جورج فلويد، وتنظيم احتجاجات عالمية من أجل تحقيق العدالة العرقية، وبرزت نقاوتات صارخة حسب العرق أثناء الجائحة، مما سلط الضوء على العنصرية النظامية وأوجدَ فرصة غير مسبوقة لمعالجة شواغل المنحدرين من أصل أفريقي.
- 4- وقدم الفريق العامل إلى مجلس حقوق الإنسان، في دورته الخامسة والأربعين، تقريراً عن جائحة كوفيد-19 والعنصرية النظامية والاحتجاجات العالمية (A/HRC/45/44). كما أبلغ عن زيارته القطريتين إلى إكوادور وبيرو (Add.1 وA/HRC/45/44/Add.2)، وشارك في حوار تفاعلي مع المجلس. وقدم الفريق العامل أيضاً تقريره السنوي إلى الجمعية العامة (A/75/275) وشارك في حوار تفاعلي مع اللجنة الثالثة للجمعية في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.
- 5- وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عقد الفريق العامل اجتماعاً للخبراء بشأن مبادئ الفريق التوجيهية التنفيذية لإدراج موضوع المنحدرين من أصل أفريقي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وساعدت المناقشات التي أُجريت مع خبراء من صندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية التنفيذية، التي اعتمدها الفريق العامل في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020⁽¹⁾. وأعدت المبادئ التوجيهية باعتبارها أداة لكل من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية والإنمائية، وجميع أصحاب المصلحة، وذلك لمساعدتهم على تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها،

(1) انظر https://ohchr.org/Documents/Issues/Racism/WGEAPD/Guidelines_inclusion_2030_Agenda.pdf

مع التركيز بوجه خاص على المنحدرين من أصل أفريقي. وهي تُحيل إلى أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والبيانات الرسمية وغير الرسمية المتاحة، بما في ذلك تقارير الفريق العامل ودراسات أخرى له.

6- ونظراً لجائحة كوفيد-19، أرجأ الفريق العامل دورته السادسة والعشرين (التي كان مقرراً عقدها في الفترة من 30 آذار/مارس إلى 3 نيسان/أبريل 2020) ودورته السابعة والعشرين (التي سبق تغيير موعددها ليكون في الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 4 أيلول/سبتمبر 2020)، فقرر عقد كلا الدورتين في نهاية هذا العام.

7- وعقد الفريق العامل دورته السادسة والعشرين، عن طريق منصة افتراضية، في الفترة من 23 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وشملت الدورة سلسلة من خمسة اجتماعات إقليمية عامة مع ممثلي المجتمع المدني من أجل وضع استراتيجية للمضي قدماً في منتصف العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي والذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان⁽²⁾. وجرى الاسترشاد بهذه الاجتماعات الإقليمية في أعمال الدورة السابعة والعشرين. وعقد الفريق العامل أيضاً عدة جلسات خاصة للتشاور بشأن الأنشطة المقبلة والتخطيط لها.

8- وعقد الفريق العامل دورته السابعة والعشرين في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 عن طريق منصة افتراضية مكرسة لمسألة العنصرية النظامية والدروس المستفادة لعام 2020. واستندت هذه الدورة المواضيعية العامة إلى تقرير الفريق العامل عن جائحة كوفيد-19 والعنصرية النظامية والاحتجاجات العالمية، ومهدت الطريق نحو استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي ومناسبة الذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وشملت الدورة مناقشات بشأن المواضيع والأولويات الرئيسية لحماية حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي، والتطورات الإيجابية المستجدة، والممارسات الجيدة، وكيفية التصدي للعنصرية النظامية على أساس أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان⁽³⁾. وسيقدم الفريق العامل تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين عن دورتيه السادسة والعشرين والسابعة والعشرين.

9- ويوجه الفريق العامل شكره إلى جميع الجهات التي أرسلت إسهامات خطية في أعقاب دعوته إلى تقديم مدخلات⁽⁴⁾. وكانت المدخلات الواردة مفيدة للغاية لعمل الفريق العامل في دورتيه وفي إعداد هذا التقرير.

10- وفي 5 آذار/مارس 2021، نظم الفريق العامل مشاوره مع المجتمع المدني لمواصلة العمل مع المجتمع المدني والتعلم منه في المرحلة التي تسبق انعقاد دورته الثامنة والعشرين. وأتاحت المشاورة فرصة لتحديد الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان التي ينبغي أن تُولى الأولوية، ولتقديم توصيات منعاً للتمييز العنصري الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي.

11- وفي 23 آذار/مارس 2021، نظم الفريق العامل عرضاً عن طريق الإنترنت للفيلم الوثائقي الحائز على عدة جوائز Mossville: When Great Trees Fall، ومناقشة حوله. ويروي الفيلم قصة موسفيل، في لويزيانا، الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مجتمع محلي عرف الازدهار في الماضي، أسسه أشخاص مستعبدون سابقاً وأحرار من الملونين، وكان ملاذاً اقتصادياً مزدهراً لأجيال من الأسر الأمريكية من أصل أفريقي. أما اليوم، فقد أصبح منطقة مزدحمة بمصانع البتروكيماويات تغطيها السحب السوداء السمية. وأجبر عدد كبير من السكان على مغادرة منازلهم، وتوفي الكثيرون، بينما يتعرض الباقون للتلوث

(2) انظر <https://ohchr.org/EN/Issues/Racism/WGAfricanDescent/Pages/Session26.aspx>

(3) انظر <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Racism/WGAfricanDescent/Pages/Session27.aspx>

(4) للاطلاع على ورقات المعلومات الواردة إلى الفريق العامل:

<https://ohchr.org/EN/Issues/Racism/WGAfricanDescent/Pages/WGEPADIndex.aspx>

لفترة طويلة. ونُظمت المناسبة أعلاه عشية الدورة المواضيعية الثامنة والعشرين للفريق العامل بشأن العدالة البيئية وأزمة المناخ والمنحدرين من أصل أفريقي، بالاشتراك مع فريق موسفيل. وشارك فيها أكثر من 200 شخص⁽⁵⁾.

12- وعقد الفريق العامل دورته الثامنة والعشرين المكرسة لموضوع العدالة البيئية وأزمة المناخ والمنحدرين من أصل أفريقي في الفترة من 24 إلى 26 آذار/مارس 2021 (انظر الفرع الثالث).

13- ونظراً للقيود المفروضة على السفر نتيجةً لجائحة كوفيد-19، أُرجئت زيارة الفريق العامل إلى أستراليا، وكان من المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2020. ويوجه الفريق العامل شكره إلى جميع الحكومات التي دعتة إلى القيام بزيارات إلى بلدانها، وهو يتطلع إلى تأكيد مواعيد الزيارات المقررة. ويعمل الفريق حالياً على إعادة تحديد مواعيد الزيارات القطرية للأعوام 2021 و2022 و2023.

14- وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، بعث الفريق العامل وفقاً لولايته بـ 16 بلاغاً بشأن ادعاءات وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بموجب إجراء تقديم البلاغات في إطار الإجراءات الخاصة، إلى بلدان تشمل إسبانيا، والبرازيل، وكوبا، وكولومبيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، والولايات المتحدة الأمريكية، وجهات أخرى، بما في ذلك شركة Formosa Plastics Corporation⁽⁶⁾. وأصدر الفريق العامل أيضاً 12 من النشرات والبيانات الإعلامية. ويحث الفريق العامل الدول على أن تتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المنحدرون من أصل أفريقي، وأن تتخذ تدابير فعالة لإنهاء حالات الإفلات من العقاب والعنصرية الهيكلية.

15- وفي 16 شباط/فبراير 2021، بعث الفريق العامل برسالة مفتوحة إلى كل من عضوة كونغرس الولايات المتحدة، شيلا جاكسون لي، ورئيس اللجنة الفرعية، ستيف كوهين، ورئيس اللجنة، جيرولد نادلر، بشأن قانون إنشاء لجنة معنية بدراسة ووضع مقترحات لجبر ضرر الأمريكيين من أصل أفريقي (مشروع القانون H.R.40)⁽⁷⁾، وهو مشروع قانون متعلق بالتعويضات قيد النظر حالياً في الولايات المتحدة. وأعلن الفريق العامل، في جملة أمور، عن ترحيبه بجلسات الاستماع التي عقدتها لجنة الشؤون القضائية لمجلس النواب بالولايات المتحدة بشأن مشروع القانون، وقاعدة التأييد العريضة لمشروع القانون داخل الكونغرس. وشدد الفريق العامل على أهمية هذه التعويضات، والكيفية التي يمكن بها أن يؤدي مشروع القانون دوراً هاماً في فهم العنصرية النظامية في الولايات المتحدة، والاعتراف بها، والتصدي لها، ومن ثم إزالتها وتعزيز الإنصاف العرقي.

16- وقدم الفريق العامل، على مدى العام الحالي، مساعدة نشطة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في إعداد تقرير عن العنصرية النظامية وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي على يد وكالات إنفاذ القانون، وذلك وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 1/43. ويرد التحليل المقدم من الفريق العامل في التقرير النهائي (A/HRC/47/53)، الذي يستند أيضاً إلى عمل الفريق العامل وتقاريره وتوصياته العديدة بشأن الموضوع. كما شاركت رئيسة الفريق العامل في حملة المفوضية لمكافحة العنصرية، تحت شعار #FIGHTracism⁽⁸⁾، وكان لها حضور بارز في تسجيلات الفيديو ومقالات التحقيق ذات الصلة.

(5) حلقة النقاش المعقودة في هذه المناسبة متاحة على: <https://vimeo.com/528449034>.

(6) للاطلاع على البلاغات المرسله والردود الواردة، انظر A/HRC/46/3 و A/HRC/47/3 و A/HRC/48/3.

(7) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27325&LangID=E.

(8) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Racism/Pages/Implementation-HRC-Resolution-43-1.aspx.

17- وواصل الفريق العامل الدعوة إلى تنفيذ برنامج الأنشطة المقررة للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي وإلى حماية حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي. وشارك بنشاط في عدة مشاورات لإنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي.

18- وخلال الفترة قيد الاستعراض، ساهم الفريق العامل في العديد من الأنشطة والحلقات الدراسية الشبكية المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي الوقت نفسه، شاركت رئيسة الفريق العامل في جملة أنشطة منها حلقة دراسية للفريق العامل عن موضوع "أوجه التقدم والتحديات بعد مرور 20 سنة على مؤتمر ديربان" (14 تشرين الأول/أكتوبر 2020)؛ وحلقة دراسية بعنوان "جائحة كوفيد-19 وأثرها على النساء المنحدرات من أصل أفريقي"، استضافتها المنظمة غير الحكومية Afroresistance (28 تشرين الأول/أكتوبر)؛ ومناقشة عن موضوع "منع العنصرية والتصدي لها: قضية أساسية ذات صلة ببذل الشركات للعناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان"، عقدها المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في 17 تشرين الثاني/نوفمبر؛ وحلقة عمل عن موضوع "العنصرية البيئية"، عُقدت في إطار حوارات جنيف (17 كانون الأول/ديسمبر)؛ ودورة متقدمة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن مكافحة العنصرية والتمييز، نُظمت في إطار مشروع طريق الرقيق (29 كانون الثاني/يناير 2021)؛ ومناسبة خاصة بعنوان "عدالة متساوية للجميع"، نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (9 آذار/مارس)؛ ومناسبة نُظمت للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة العنصرية تحت عنوان "استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي وكوفيد-19" (11 آذار/مارس)؛ واجتماع للجنة المخدرات (13 نيسان/أبريل)؛ واجتماع مائدة مستديرة عن موضوع "مناهضة العنصرية: سبل تحقيق مشاركة فعالة للأمم المتحدة"، نظمتها البعثة الدائمة لألمانيا (21 نيسان/أبريل)؛ ومناسبة عن حقوق الطفل، نظمتها Afroresistance (4 حزيران/يونيه)؛ ومناسبة استضافها مجلس الرسالة العالمية ومجلس الكنائس العالمي لمناقشة العمل المناهض للعنصرية (21 حزيران/يونيه). وشاركت رئيسة الفريق العامل أيضاً في ندوة نظمها رابطة المحامين الدولية بعنوان "جلسة طارئة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن العنصرية النظمية - استعراض". وفي إطار جهود المتابعة للزيارة القطرية التي أجراها الفريق العامل إلى بيرو، شاركت رئيسة الفريق العامل، في 23 حزيران/يونيه، في منتدى دولي للإعلان عن بدء أول خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، نظمتها وزارة العدل وحقوق الإنسان لبيرو. كما شاركت في 25 حزيران/يونيه في حلقة نقاش عن موضوع "حقوق الشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ضمن السياسة العامة للسلوك التجاري المسؤول"، أدارها مدير السياسات المعنية بالسكان البيروفيين المنحدرين من أصل أفريقي بوزارة الثقافة. وتكلمت أيضاً في عدة مناسبات جامعية وتعليمية، بما في ذلك في سياق مناسبة بعنوان "أوجه عدم المساواة العرقية في التعليم العالي: محادثة عبر الأطلسي"؛ وشاركت في عدد من المقابلات الإعلامية، بما في ذلك مع هيئة الإذاعة البريطانية والجزيرة بلاس (Al Jazeera plus).

19- وشارك عضو في الفريق العامل، أحمد ريد، في عدة أنشطة، بما في ذلك نشاط نظمته البرلمان الأوروبي عن موضوع "الاعتراف بالماضي وإصلاح الحاضر وبناء المستقبل"، في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020، في إطار الاحتفال الافتتاحي باليوم الأوروبي لإلغاء تجارة الرقيق؛ وفي 4 آذار/مارس 2021، في مناسبة حول إعلان ماركوس غارفي لعام 1920 لحقوق الشعوب الزنجية في العالم، في إطار سلسلة من الدورات الرئيسية في القانون (Mona Law Master Class Series) في جامعة جزر الهند الغربية، حرم مني؛ وفي 18 آذار/مارس، في مناسبة لمبادرة الأثر الأكاديمي للأمم المتحدة، ضمن سلسلة الحوارات الرقمية، تناولت موضوع "مكافحة العنصرية عن طريق التعليم"؛ وفي 22 آذار/مارس، في مؤتمر عن "إمكانية واستحالة التعويض عن الرق والاستعمار"، عُقد في جامعة كولومبيا، بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وفي 25 آذار/مارس،

في حلقة دراسية عن "النظام الملكي والعنصرية والنظام الجمهوري والتعويضات: التحضير للذكرى السنوية الستين لبناء الدولة في منطقة الجماعة الكاريبية"، عُقدت في جامعة جزر الهند الغربية.

20- وأجرى ريكاردو سونغوا، وهو عضو آخر في الفريق العامل، مقابلات إعلامية مع القناة الإخبارية "روسيا اليوم" (Russia Today) (المملكة المتحدة) ووسائل الإعلام الصينية. وفي 22 حزيران/يونيه 2021، قدم أيضاً عرضاً في إطار مناسبة جانبية للإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والأربعين.

ثالثاً - الدورة الثامنة والعشرون

ألف - افتتاح الدورة

21- ذكرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في كلمتها الافتتاحية، أن مقتل جورج فلويد والأثر غير التناسبي لكوفيد-19 على المنحدرين من أصل أفريقي كانا وراء اندلاع انتفاضة عالمية ضد الظلم العنصري النظمي. وأضافت أن أزمة المناخ تُخلف أثراً هائلاً وغير تناسبي على حقوق المنحدرين من أصل أفريقي، وهو أثر له صلة بالعنصرية التاريخية والهيكلية. فلقد أُجبر المنحدرين من أصل أفريقي، شأنهم شأن الشعوب والمجتمعات المحلية الأخرى التي تعاني من التمييز، على الإقامة في مناطق عرضة للتدهور البيئي، حيث لا يجري في كثير من الأحيان أعمال حقهم في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. وأوضحت أن الأشخاص المقيمين بأقل قدر من الحماية يتحملون الأثر السلبي الناجم عن تغير المناخ على نحو غير تناسبي. وتشكل العنصرية البيئية تهديداً خطيراً وغير تناسبي لإمكانية التمتع بحقوق الإنسان المتعددة، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في مستوى معيشي لائق، والحقوق الثقافية. وفي أجزاء كثيرة من العالم، يواجه المنحدرين من أصل أفريقي في سعيهم للدفاع عن حقوقهم الإنسانية المتصلة بالبيئة أشكال عنف وتهديد وتخويف غير مقبولة.

22- وتمشياً مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ينبغي للشركات التجارية الامتناع عن انتهاك حقوق الآخرين. وتتيح عملية إعادة البناء بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) فرصة لإقامة نظم أكثر عدلاً ومرونة في عالم أنظف وأكثر اخضراراً وأماناً. وهذا سيتطلب اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يشجع على مشاركة الجميع مشاركة مجدية، بما يشمل الأشخاص الأكثر عرضة للخطر. ويتعين أن يكون المنحدرين من أصل أفريقي جزءاً من الحل المناخي. وتعهّد منظّمو الدورة السادسة والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقدها في غلاسكو، بجعل هذا المؤتمر أكثر المؤتمرات شمولاً على الإطلاق. وينبغي لكل من العناصر الفاعلة داخل الأمم المتحدة والدول أن تتضمّن إلى المجتمع المدني في سعيه إلى حمل المعنيين على الوفاء بهذا الوعد. ومن الأهمية البالغة كفالة إشراك المنحدرين من أصل أفريقي في اتخاذ القرارات في جميع مراحل العمل البيئي، والاعتراف بقيادتهم.

23- وفي أعقاب تبادل للآراء مع المفوضة السامية، قرّر الفريق العامل جدول أعمال دورته الثامنة والعشرين وبرنامج عملها.

24- وقدمت رئيسة الفريق العامل موجزاً للأنشطة التي اضطلع بها الفريق على مدى العام الماضي. وسلطت الضوء على المبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن إدراج موضوع المنحدرين من أصل أفريقي في خطة عام 2030 التي اعتمدها الفريق العامل في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020. ودعم الفريق العامل المفوضية

بنشاط في إعداد تقرير عن العدل العرقي وتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 1/43. كما بعث الفريق برسالة مفتوحة تأييداً لمشروع القانون H.R.40 أمام كونغرس الولايات المتحدة (انظر الفقرة 16 أعلاه).

باء - موجز المداولات

25- ناقش الفريق العامل خلال الدورة المواضيعية نُهج حقوق الإنسان إزاء الظلم البيئي، والتفاوتات بسبب العرق، وأوجه الحماية غير المتكافئة، والتأثير الخاص الناجم عن أزمة المناخ والعنصرية البيئية إزاء المنحدرين من أصل أفريقي. وشملت الدورة ثلاث حلقات نقاش.

1- العنصرية البيئية: التراب والهواء والنار (والماء)

26- شددت رئيسة الفريق العامل في ملاحظاتها الاستهلالية على أهمية التركيز على المنحدرين من أصل أفريقي من أجل الاعتراف بالبعد العنصري لأزمة المناخ. وقالت إن العرق يُستخدم لتطبيع الاستغلال والإهمال، وهو ما يتيح الفرص لتوليد الربح على حساب أرواح الناس ومواردهم وأراضيهم. وأشارت الرئيسة إلى العرض الافتتاحي لفيلم "Mossville: When Great Trees Fall" والمناقشة التي دارت حوله بالاشتراك مع فريق موسفيل، ووجهت شكرها إلى الفريق على هذا الفيلم الوثائقي الهام الذي يبين العواقب المميتة للعنصرية البيئية. وأوضحت أن خبراء آخرين في مجال العدل المناخي سيأخذون الكلمة خلال الدورة ويتدارسون الكيفية التي تؤثر بها العنصرية النظامية وأزمة البيئة والمناخ على المنحدرين من أصل أفريقي.

27- وتكلمت روزامند كيسي - ديبرا، المدافعة عن الصحة وجودة الهواء في منظمة الصحة العالمية، والمشاركة في إنشاء مؤسسة أسرة إيلا روبرتا، عن ابنتها إيلا التي كانت تبلغ 9 سنوات من العمر والتي توفيت عام 2013 نتيجةً لشكل حاد من الربو. وكانت إيلا أول شخص في المملكة المتحدة يُدرج في شهادة وفاته "تلوث الهواء" سبباً للوفاة. وخلص تحقيق ثان أجراه الطبيب الشرعي في وفاة إيلا، في قرار مرجعي صادر في كانون الأول/ديسمبر 2020، إلى أن تلوث الهواء كان من العوامل المساهمة إلى حد كبير في حالة الربو لديها وفي تفاقمها. وبين عامي 2010 و2013، تعرضت إيلا لمستويات من ثاني أكسيد النيتروجين والجسيمات الدقيقة العالقة (من الانبعاثات الناشئة عن حركة المرور أساساً) تتجاوز المستويات المحددة في المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية. ورغم الاعتراف بأن سبب وفاتها هو عدم خفض مستوى ثاني أكسيد النيتروجين إلى المستوى الذي حدده الاتحاد الأوروبي والقانون المحلي، لم يبلغ الأخصائيون الصحيون والدة إيلا بالمخاطر الصحية التي يشكلها تلوث الهواء واحتمال أن يتسبب ذلك في تفاقم الربو، ولا بالخطوات التي كان من الممكن أن تحول دون وفاة إيلا. ولم يكن ثمة خلاف في التحقيقات التي أُجريت على أن تلوث الهواء الجوي يتسبب في عدة آلاف من الوفيات المبكرة كل عام في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويسفر التأخير في خفض مستويات تلوث الهواء الجوي عن وفيات يمكن تجنبها⁽⁹⁾. وقادت والدة إيلا حملة من أجل إنشاء "قانون إيلا" ليحل محل تشريعات الهواء النقي التي عفا عليها الزمن. وأتاحت الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف (انظر الفقرة 23 أعلاه) فرصة لتوجيه أسئلة إلى القادة المعنيين لمعرفة ما يفعلونه بهدف حماية الحق في الهواء النقي، والدعوة إلى رصد نوعية الهواء والمطالبة بإجراء هذا الرصد، وتثقيف الأشخاص الأكثر عرضة للخطر وتوعيتهم، وكفالة عدم إلقاء النفايات بكل بساطة في الفناء الخلفي لمنازل الناس.

28- وناقشت الدكتورة أنجيليك ووكر-سميث، كبيرة المعاونين الوطنيين لدى Pan African and Orthodox Church Engagement، بمعهد القضاء على الجوع في العالم، مسألة انعدام العدالة

(9) انظر www.judiciary.uk/wp-content/uploads/2021/04/Ella-Kissi-Debrah-2021-0113-1.pdf

البيئية في أزمة المناخ والكيفية التي يؤثر بها ذلك على شعوب أفريقيا والمنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم. وأشارت إلى مدينة فلينت، بميشيغان، الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تضرر السكان على مدى سنوات من المياه السامة نتيجة لإهمال الحكومة والاستخفاف بأرواح السود والسم. ففي عام 2014، قررت المدينة تحويل إمدادات مياه الشرب من شبكة المياه البلدية نحو نهر محلي توفيراً للمال. وأدى عدم معالجة المياه وعدم فحصها بالقدر الكافي إلى بروز مشاكل كبرى ذات صلة بنوعية المياه وبصحة سكان مدينة فلينت. وتجاهل المسؤولون الحكوميون المظالم بشكل منهجي، بل ورفضوا معالجتها، على الرغم من التقارير المتعاقبة على مدى 18 شهراً بشأن رائحة المياه وتلونها وطعمها السيئ، والإبلاغ عن أعراض تهيج الجلد لدى الأشخاص وتساقط شعرهم. وخلصت لجنة الحقوق المدنية في ميشيغان إلى أن الاستجابة الحكومية الضعيفة لأزمة فلينت كانت نتيجة للعنصرية النظامية. وأشارت الدكتورة ووكر - سميث إلى أن احتمال أن يقيم الأمريكيون من أصل أفريقي في مناطق تركز الفقر يبلغ خمسة أضعاف احتمالات إقامة سائر السكان فيها، وهي مناطق أكثر عرضة من غيرها للصددمات المناخية وتفتقر إلى عوامل الراحة المجتمعية التي يمكن أن تخفف من آثار تغير المناخ، مثل الأشجار التي تساعد على تنقية الهواء وتبريد الأحياء السكنية خلال موجات الحر. وقد أنتج الواقع التاريخي الذي خلفه الاستعمار والعنصرية الهيكلية نظاماً ما زالت قائمة اليوم عن طريق العنصرية البيئية وعدد لا يحصى من المظالم الأخرى الناشئة من جذور الشر عينها. واستمر تنظيم الاحتجاجات العالمية سعياً إلى تحقيق العدل العرقي وسط كوارث غير مسبوقه ناجمة عن المناخ، وأزمة اقتصادية، ووفاة أكثر من مليون شخص بسبب الجائحة على الصعيد العالمي.

29- وعرضت إيفا أوكوث، من منظمة "العدالة الطبيعية: محامون من أجل المجتمعات والبيئة" وجهات النظر السائدة في أفريقيا. وأشارت إلى أنه رغم صدور نسبة ضئيلة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن أفريقيا، فإن القارة الأفريقية هي الأكثر عرضة لتغير المناخ. وتعاني أفريقيا من الكوارث الطبيعية نتيجة لتغير المناخ في شكل موجات جفاف وفيضانات وارتفاع لمستوى سطح البحر وظهور الجراد الصحراوي. وترتبط العنصرية البيئية ارتباطاً وثيقاً بالعدالة البيئية، وتعود جذورها إلى حقبة الاستعمار. وفي فترة ما بعد الاستعمار، كانت بلدان الشمال تستخدم المستعمرات السابقة كأماكن لإلقاء النفايات الخطرة، والاتجار بالمنتجات الضارة والسامة. واستخدمت البلدان الأفريقية كمصبات للنفايات واختيرت كمواقع للصناعات الضارة. وتواجه مجتمعات محلية معينة أثراً غير متناسبي من جراء الأزمات البيئية. وفي أفريقيا، تركزت ممارسات العنصرية البيئية، ويزداد عبء الديون الذي تتحمله بلدان أفريقية كثيرة نتيجة لتمويل التنمية. وتتهرب الشركات المتعددة الجنسيات من مسؤولياتها البيئية. وتفتقد الشعوب الأصلية والمهمشة حقوقها في ملكية الأراضي. وفي الوقت نفسه، يجري إغفال الحلول الموثوقة المتاحة. وبينما تحتكر بلدان الشمال الأبحاث والمعارف، يتم تجاهل المعارف الجماعية الهامة المتوفرة لمعالجة أزمة المناخ، بما في ذلك معارف الشعوب الأصلية.

30- وناقشت إيزابيل باديا، الأمينة التنفيذية لمؤسسة كاريتاس الاجتماعية الرعوية - Vicariato Apostolico de Esmeraldas - مسألة العنصرية الهيكلية والبيئية التي يعاني منها المنحدرين من أصل أفريقي في إكوادور. وقالت إن أراضي هؤلاء الناس تُستغل في إطار أنشطة مناجم الذهب ومحاصيل زيت النخيل وصناعة الأخشاب، مما يؤدي إلى تلوث 90 في المائة من أنهار البلد. وقدمت الجماعات الإكوادورية من أصل أفريقي قضاياها إلى المحاكم نتيجة لانتهاك حقوقها الإقليمية الجماعية ولكنها حُرمت من إمكانية إعادة الحق إلى نصابه. ويجزم المدافعون عن المجتمعات المحلية، ويتيح انعدام الرقابة من جانب الدولة نهب الأراضي؛ ويمثل انعدام حماية الحقوق مظهراً إضافياً من مظاهر العنصرية البيئية. وتعود الفوائد المتأتية من الصناعات الاستخراجية إلى الجهات الأجنبية مباشرة، بينما يتحمل السكان المحليون المنحدرين من أصل أفريقي الذين تُستغل أراضيهم جميع الأضرار. وحتى حينما أصدر أحد

القضاة أمراً باتخاذ تدابير وقائية ذات صلة، لم تتخذ سلطات الدولة المعنية هذه التدابير. وفي عام 2020، لقي خمسة أشخاص حتفهم في منجم، ولم تقدم تعويضات عن وفاتهم، ولم يجر الشروع في تحقيقات في هذا الصدد. وأدى تراخي الرقابة والسياسات في مجال الصناعة الاستخراجية إلى إفقار السكان المحليين وتدمير البيئة. ودعت السيدة باديا إلى تحقيق العدالة المجتمعية وجبر الأضرار.

31- وخلال الحوار التفاعلي، ورداً على سؤال طرحه السيد سونغا بشأن تحديد العلاقة السببية بين تلوث الهواء ووفاة إيلا، ذكرت روزامند كيسسي - ديبرا أن من المهم التحقيق في الملوثات في سياق الفحوص التي تتم بعد الوفاة. وأشار السيد بالسيرزك إلى أهمية العمل على صياغة الإعلان المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها احتراماً كاملاً، على أن يشمل الإعلان مسألة العنصرية البيئية. وذكر ممثل الصين أنه ينبغي أيضاً تشجيع الدول على تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان في الوقت الذي تحتفل فيه الدول بالذكرى السنوية العشرين لاعتمادهما.

2- مسألة العرق وأزمة المناخ: جهود التأهب والاستجابة

32- قدم عدة أشخاص معلومات وتحليلات عن أثر أزمة المناخ على المنحدرين من أصل أفريقي في العالم، استناداً إلى الخبرات الحية والخبرات المهنية المستمدة من المجتمعات المحلية والمناطق المتأثرة. ووفقاً لكوليت بيشون باتل، التي أسست مركز Gulf Coast Center for Law & Policy في الولايات المتحدة، شهدت المجتمعات المحلية في جنوب خليج الولايات المتحدة في عام 2020 ظروفاً جوية قاسية بمستويات قياسية إذ سُجل موسم الأعاصير الأكثر نشاطاً على الإطلاق. وفي شباط/فبراير 2021، أسفرت عاصفة قادمة من المنطقة القطبية الشمالية بالفعل عن حرمان آلاف الأشخاص من مياه الشرب على إثر الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية. وكان معظم الذين فقدوا المياه من الفقراء، والكثير منهم من السود، وجميعهم يقيمون في منطقة الجنوب، مما يثير تساؤلات هامة حول مسألة الإنصاف العرقي وإمكانية التعافي من الكوارث المناخية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يركز الاتفاق الأحمر والأسود والأخضر الجديد، الذي يروج له المجتمع المدني، على أصوات المنحدرين من أصل أفريقي من أجل التوصل إلى اعتراف بأن الآثار المناخية والبيئية منتشرة بوجه خاص في بلدان الجنوب، وتظهر من خلال المنتجات الثانوية للنظم الاقتصادية ذات الصلة بأنشطة الاستخراج والاستغلال، والتراكم بالتجريد من الملكية، ونظرية تقوّق البيض. وبهذا الخصوص، لا يمثل تغير المناخ أزمة منفردة، بل هو أحد أعراض النظام الاقتصادي الذي يعرض أرواح السود للخطر⁽¹⁰⁾. وقد حددت السيدة بيشون باتل مفهوم "التأهب" لحالة الطوارئ المناخية عموماً، بما في ذلك أنشطة الاستثمار وتوفير المعلومات لصالح مجتمعات السود المحلية، وقالت إن من الواضح أن هذه المسائل لا تندرج ضمن أولويات الجهات الحكومية في جنوب خليج الولايات المتحدة. إذ ينطوي مفهوم التأهب على إمكانية تحويل الهياكل الأساسية إلى الطاقة المتجددة، أي إلى المصادر المتاحة في أعقاب وقوع الكارثة المناخية مباشرة. ويتطلب التأهب أيضاً إجراء محادثة بشأن أزمة المناخ والحلول المتاحة للتمكن من التكيف مع الأحداث الوشيكة والتخفيف من أثر الاستغلال البشري والأنشطة الاستخراجية على السواء. ويجب الاعتراف أيضاً بالسياق؛ إذ كانت إمكانية الحصول على المياه النقية وشبكة المجاري محدودة بالفعل في المجتمعات المحلية الجنوبية ومجتمعات السود والمجتمعات القائمة على الخطوط الأمامية في مواجهة تغير المناخ حتى قبل أن تصبح الكوارث المناخية هي القاعدة. كما أن التحول من الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري ومحركات الاحتراق إلى الطاقة المتجددة والنظيفة ينطوي على التزامات باستعادة القدرة على العمل بفعالية بعد الكوارث، نظراً إلى أن الحصول على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمياه سيسمح للمجتمعات المحلية بالتعافي بسرعة أكبر.

ويُذكر من بين العقبات الرئيسية أمام إجراء محادثة بشأن المناخ تجذّر هذا الموضوع حتى الآن في نظريات الرأسمالية، والقمع، وتحقيق الربح لعدد قليل من الناس فحسب. فلم يعتمد الحوار هذا مبادئ الإنصاف والإصلاح والعدالة، ولم ينظر كذلك في المحادثات المعقدة الأخرى التي تعقدها الحركات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. فأزمة المناخ قضية تخص السود وتؤثر على المنحدرين من أصل أفريقي في كل مكان. وثمة حاجة ماسة إلى تحقيق الإنصاف والإصلاح والعدالة في هذا الصدد.

33- وذكرت ميريام ميراندا من المنظمة الأخوية السوداء في هندوراس (OFRANEH) أن تغير المناخ جعل هندوراس معرضة بشدة للكوارث الطبيعية ولتأثير الأعاصير. ويُقيم أفراد جماعة غاريفونا، أي سكان هندوراس الذين ينحدرون من أصل أفريقي، في أكثر المناطق الساحلية تضرراً في البلد. وقد وُضع نموذج الإنتاج الوطني للبلد باعتبار هندوراس مجتمعاً زراعياً أحادي المحصول، على حساب السكان المحليين عموماً. وحلّت مزارع النخيل الأفريقية الضخمة محل سائر المحاصيل الغذائية. وجرى التخلي عن الأساليب التقليدية لإنتاج الأغذية حيث حلّت الأنظمة الزراعية ذات المحصول الواحد محل هكتارات عديدة من الغابات. وطوال الفترة المعنية، لم يعترف متّخذو القرارات بالآثار الحقيقية الناجمة عن هذا الإغفال، ولم يتعلموا من التجارب والقضايا المجتمعية المتنوعة. إذ تتطلب أزمة المناخ إعادة النظر في نماذج الإنتاج والاستهلاك القائمة، نظراً لنسبة التكاليف إلى الفوائد غير التناسبية الناشئة عن المشاريع الضخمة الصناعية. وتخلّف نماذج الإنتاج والاستهلاك القائمة آثاراً على البشرية جمعاء وعلى مجتمعات السود الضعيفة بوجه خاص.

34- وناقشت شارون لافين، التي أسست منظمة RISE St. James، التأثير الناجم عن عقود من العنصرية البيئية. وذكرت أن المرض الذي يمثله جشع القطاع الصناعي والعنصرية النُظمية واضحان في تربة وهواء "زقاق الموت" في لوزيانا. وقالت إنها أقامت طوال حياتها في سانت جيمس بلوزيانا، الولايات المتحدة الأمريكية، وهي إحدى المدن التي يشكل فيها الأمريكيون من أصل أفريقي 85 في المائة من السكان، وتقع ضمن المسافة الممتدة 85 ميلاً على طول نهر ميسيسيبي بين مدينتي باتون روج ونيو أورلينز. وفي هذه المنطقة، كان وجود أكثر من 100 من المصانع والمصافي البتروكيماوية وراء التسمية الشعبية لـ "زقاق السرطان"، نظراً لانتشار مرض السرطان بين سكانها، قبل أن يستعيد المجتمع المحلي مؤخرًا تسمية "زقاق الموت". وقد دُمّر الاستغلال الصناعي سانت جيمس؛ فلم يعد بإمكان الناس شرب مياهها، أو زرع نباتات في حدائقها، أو تنفس هواء نقي فيها. ويعاني سكان سانت جيمس من ارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان وأمراض الجهاز التنفسي وغير ذلك من المشاكل الصحية الحادة الناجمة عن التعرض للملوثات الصناعية. وعندما انتشرت جائحة كوفيد-19، توفي عدد غير متناسب من السكان بسبب وضعهم المنقوص المناعة نتيجةً للتلوث الصناعي. وتظهر التفاوتات بسبب العرق بوضوح حتى في عمليات شراء الأنصبة العقارية التي تكون لصالح مالكي العقارات البيض على حساب أصحاب المنازل السود الممتنعين لإرادياً عن المشاركة في مشاريع التنمية الصناعية للمنطقة. ومع ذلك، ظلّت قيادات الدولة تنظر إلى المجتمع المحلي باعتباره قابلاً للاستغلال، لا جديراً بالحماية: ففي ربيع عام 2018، أعلن حاكم لوزيانا، دون التشاور مع المجتمع المحلي، عن الموافقة على موقع لمشروع جديد يشمل إنشاء 14 مصنعاً كيميائياً من قبل مجموعة Formosa Plastics، وهي مورّد تايواني للراتجات البلاستيكية والبتروكيماويات، في مدينة سانت جيمس. ويعكس هذا الإعلان مدى سهولة إنشاء مصانع سامة بيئياً في المجتمعات المحلية التي يكون سكانها فقراء، من السود، دون جهات كفيلة بحمايتهم. وعلى الرغم من أن المشروع سيدنّس مقابر الأجداد، فقد تعرّض أفراد المجتمع المحلي بالفعل لتهديدات بالاعتقال، والطرّد من الأراضي المعنية. ومنعتهم الشرطة من وضع زهور على قبور ذويهم. والتمس المجتمع المحلي المساعدة، ودعا إلى وقف الاستغلال الصناعي والأنشطة الاستخراجية في سانت جيمس وفي جميع أنحاء "زقاق السرطان"، بسبل منها السعي إلى منع الصناعات الجديدة أو توسيع نطاق

الصناعات القائمة، والحصول على تعويضات لسكان سانت جيمس، والتحقيق في سبب ارتفاع معدلات الأمراض والوفيات، وإجراء دراسة عن تأثير المواد الكيميائية التي تُطلق في الهواء والمياه.

35- وتكلم بيكو رودريغز، من الائتلاف الوطني لمجتمعات كويلومبولو، عن مجتمعات كويلومبولو المحلية، وهي مجتمعات مكونة من أشخاص مستعبدين فارين يتواجدون في جميع أنحاء البرازيل، ومنطقة الأمازون، والمنطقة شبه القاحلة، وكذلك في بانتانال. وقال إن هذه المجتمعات المحلية ضعيفة من الناحية الاجتماعية-الاقتصادية وتتعرض للعنصرية البيئية، بالإضافة إلى مظاهر أخرى من العنصرية في البرازيل. ولقد تصاعد العنف ضد أفراد هذه المجتمعات المحلية خلال جائحة كوفيد-19، ولكن السلطات غضت الطرف عنه. ومن المقرر إقامة أكثر من 1 200 مشروع ضخم، وقاعدة عسكرية وعدة مشاريع كهربائية كبرى، بما في ذلك سد، على أرض كويلومبولو. ومن شأن هذه المشاريع أن تسفر عن تشريد مجتمعات كويلومبولو المحلية، ولا سيما المجتمعات القائمة دون تعليم لحدود أراضيها. وعلى الرغم من وجود أكثر من 6 000 مجتمعات محلي، فإن لدى أقل من 200 منها (معظمها في منطقة الأمازون، البرازيل) سندات ملكية للأراضي. ومن الحقائق التي تغيب عن الذهن على نطاق واسع أن 70 في المائة من السكان المقيمين في منطقة الأمازون هم من السود، وأن جماعات كويلومبولوس تؤدي دوراً حيوياً في الحفاظ على النظم الإيكولوجية والحياة، رغم التهديدات المتزايدة المحدقة بأراضيها، وقتل العديد من قادتها ونهب مواردها الطبيعية أثناء الجائحة. وتُسهّم مجتمعات الشعوب الأصلية والكويلومبولو والمجتمعات المحلية التقليدية والريفية في حماية التنوع البيولوجي على الخطوط الأمامية في مواجهة تغير المناخ، وتحاول منع الأعمال التجارية الزراعية من تدمير الأرياف، وتسعى إلى الحفاظ على أراضي الأجداد حتى يتمكن الأحفاد من العيش فيها. وشدد السيد رودريغز على الجهود التي تبذلها هذه المجتمعات المحلية لإنقاذ الأرواح. فالتنوع البيولوجي والبيئة يشكلان مصدراً للحياة، ويحتاجان بقوة إلى جهود الحفاظ.

36- وذكر جيمس باغوان، الأمين العام لمؤتمر كنانس منطقة المحيط الهادئ، أن منطقة المحيط الهادئ نادراً ما يُعترف بها بوصفها منطقة متنوعة، رغم أن أكثر من ربع اللغات المختلفة في العالم متداولة فيها. وقال إن الدول الجزرية في المحيط الهادئ تشكل بعض المناطق الاقتصادية الخالصة الكبرى، وتؤدي دوراً هاماً في حماية الموارد الطبيعية. ويرى سكان جزر المحيط الهادئ أنفسهم كجزء من الأرض، وترتبطهم علاقة شبيهة روحية بالأرض والبحر، حيث يرون في المحيط الهادئ القلب الأزرق للكوكب الذي يوفر الأكسجين وبالوعة الكربون، والغذاء والمعادن، وأكثر من ذلك. وأضاف أن الدول الجزرية في المحيط الهادئ تأتي في طليعة الداعين إلى تحقيق العدل المناخي، ليس فقط من منظور حقوق الإنسان وإنما أيضاً كضرورة أخلاقية، لأن المسألة تتعلق باحتمال اندثار ثقافات حيّة واختفاء دول ذات سيادة. ولعلّ العنصرية الهيكلية تفسّر بطء تقديم/عدم توافر الموارد للانخراط في التصدي لتغير المناخ أو وضع سياسات التكيف والتخفيف. كما يُعاد توصيف بعض المعونة الإنمائية على نحو غير ملائم بوصفها موارد للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، في حين أن قضايا ملحة، كعمليات إعادة التوطين المتأثرة بالمناخ نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر والأنماط الجوية القصوى، تخلف آثاراً واسعة النطاق على الأمن. وأضاف أن مسائل الكرامة والعدالة وحقوق الإنسان هي مسائل شائعة في سياق الهجرة المتأثرة بالمناخ. وينبغي ألا يتم العمل المنجز تصدياً لكوفيد-19 على حساب التصدي لتغير المناخ وأزمة المناخ.

37- وخلال الحوار التفاعلي، ورداً على سؤال طرحه السيد سونغغا، ذكرت شارون لافين فئات محددة من التعويضات وإعادة الحق إلى نصابه، بما في ذلك تغطية النفقات الطبية المتصلة بالتلوث الصناعي، واستصلاح التربة ومعالجة المياه، والاعتراف بالأجداد الذين لديهم مدافن وآثار، ودفع ثمن الألم والمعاناة، واستعادة قيمة الممتلكات العائدة للسكان الذين لا يزالون يقيمون في دائرتي سانت جيمس الرابعة

والخامسة. وذكر السيد غوميدزي أنه ينبغي ألا ينسى الناس، في إطار التصدي لأزمة المناخ، العنصرية التاريخية والهيكليّة التي تقف وراء تعرّض الكثير من المجتمعات المحليّة في أفريقيا للتهميش والفقر. وأشارت ميريام ميراندا إلى أن أزمة المناخ تتطلب اتخاذ إجراءات كلية وقوية. وينبغي للشركات أن تخضع للمساءلة وأن تتحمل واجباتها الحقيقيّة المتعلقة بالمستقبل والمناخ. وينبغي لمتّخذي القرارات أن يعتمدوا قرارات مستدامة صالحة للمستقبل. أما تدمير البيئة، فيعني التخلي عن المسؤولية إزاء الأجيال المقبلة. وينبغي للسياسات أن تعترف بحالة الطوارئ العالميّة ذات الصلة بالبشرية.

38- وتكلّم ممثل الاتحاد الأوروبي عن الإجراءات المتعلّقة بالمناخ وعن مجموعة تدابير الاتفاق الأخضر الأوروبي، التي تهدف إلى حماية كوكبنا وجعل العملية الانتقاليّة عادلة وشاملة للجميع. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يعمل أيضاً على تحسين إمكانيّة اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئيّة، عن طريق اتفاقية آرهوس مثلاً. واعتمد الاتحاد الأوروبي، في سياق خطة عمله لمكافحة العنصرية 2020-2025، إطاراً استراتيجياً جديداً بشأن جماعة الروما يتضمن إجراءات للتخفيف من الأثر غير التناسبي للأزمات على جماعة الروما وتحقيق العدالة البيئيّة.

39- وأشار ممثل الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى أن التصدي للعنصرية النُظمية وللتحديات البيئيّة، بما في ذلك تغيير المناخ، يُعتبران من الأولويّات الأساسيّة للولايات المتّحدة التي انضمت من جديد إلى اتفاق باريس وعيّنت أول مبعوث رئاسي للبلد معني بشؤون المناخ. ويشمل هذا الالتزام النهوض بالعدالة البيئيّة على الصعيد المحلي ومحاسبة الملوثين، بما في ذلك أولئك الذين يلحقون الضرر على نحو غير تناسبي بالمجتمعات المحليّة الملوّنة والمجتمعات المحليّة ذات الدخل المنخفض. وبمقتضى أمرٍ تنفيذي بشأن العدالة البيئيّة، أصبح تحقيق العدالة البيئيّة يشكل جزءاً من مهمة كل وكالة اتحاديّة في البلد، عن طريق توجيه عملية وضع البرامج والسياسات والأنشطة لمعالجة الأثر غير التناسبي على المجتمعات المحرومة في كل من الميدان الصحي والاقتصادي والبيئي والمناخي. وأنشأ الأمر مجلسين جديدين للبيت الأبيض في مجال العدالة البيئيّة لكفالة اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها ومعالجة المظالم البيئيّة الحاليّة والتاريخية، بسبل منها تعزيز الإنفاذ ورصده من قبل وكالة حماية البيئة، ووزارة العدل، ووزارة الصحة والخدمات الإنسانيّة. واتخذت بمقتضى الأمر أيضاً مبادرة "العدالة 40" على نطاق الحكومة، بهدف تحقيق 40 في المائة من الفوائد الإجماليّة للاستثمارات الاتحاديّة ذات الصلة في المجتمعات المحرومة. كما أنشأ الأمر التنفيذي سجل أداءٍ للعدالة البيئيّة من أجل تتبع الأداء.

40- ووافق ممثل البرازيل على أن للمجتمعات المحليّة التقليديّة أهميتها للحفاظ على النُظم الإيكولوجية، وأنه ينبغي استشارتها في هذا المجال. وشدد على دور أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والمؤسسات الأخرى في البرازيل في التصدي للتهديدات التي تتعرض لها حقوق الإنسان. وقال إن البرازيل أعدت بيانات عن أثر كوفيد-19، مصنّفة حسب العرق، وثبتت أنها ضرورية للعمل لصالح الفئات الأكثر ضعفاً. وشدد ممثل كوبا على أهمية هذا الموضوع، وأكد أن موسم الأعاصير والعواصف في منطقة البحر الكاريبي يزداد حدة نتيجة لأزمة المناخ.

3- العنصرية البيئيّة وأزمة المناخ والعدالة التعويضيّة

41- ذكر السيد ريد أن محور تركيز حلقة النقاش هو مصفوفة الاستغلال، والأثر المدمر للاستعمار على البيئة، واستغلال المنحدرين من أصل أفريقي، والعواقب الطويلة الأمد لهذا الاستغلال، والشواغل والمشاكل المستمرة التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي اليوم.

42- وذكرت الأستاذة هيلاري بيكلز، رئيسة لجنة تعويضات الجماعة الكاريبيّة ونائبة رئيس جامعة جزر الهند الغربيّة، أن الشواغل المتداخلة بشأن مكافحة العنصرية المؤسسية ضمن تيار التفكير البيئي

تكتسي أهمية حاسمة في المناقشات ذات الصلة. كما تكتسي الصلة القائمة بين الحركات العالمية من أجل تحقيق العدالة التعويضية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والرأي المتعلق بأزمة المناخ أهمية في سلم الاعتبارات العالمية. وأصبحت مظالم الماضي تصطدم بأزمة المناخ الحالية. فالיום، يعاني مجتمع السود الساعي إلى التغلب على مخلفات الرق من آثار تغير المناخ. ويمثل تواتر وشدة الأعاصير المتكررة بشكل متزايد إحدى نتائج ارتفاع درجات الحرارة على الصعيد العالمي. وأصبح الموت والدمار هما القاعدة في واقعا المتغير اليوم؛ إذ يشكل إرث التاريخ والأعاصير "المخلوط" الجديد، في شكل تهديد وجودي لشعوب منطقة البحر الكاريبي. وفي ظل الفقر الواسع النطاق الذي نجم عن عبودية المزارع، تزيد أزمة المناخ من ضعف المجتمعات المحلية. ولذا فإن العدالة التعويضية هي المطلب المشترك؛ ولا يمكن والحال هذه أن يكون ثمة منظور آخر بهذا الشأن، ولا إطار سياسات آخر.

43- ووفقاً لما ذكرته نائبة رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري، الأستاذة فيرين شيبيرد، تتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية بشدة، على غرار الدول الموجودة في منطقة البحر الكاريبي، لآثار تغير المناخ. وأشارت الأستاذة شيبيرد إلى دور الاستعمار الأوروبي في الأزمة الحالية، وأضافت أن أزمة المناخ نتجت عن نظام عبودية المزارع وقرونٍ من الممارسات الزراعية، بما في ذلك إزالة الغابات على نطاق واسع، مما أدى إلى تحات التربة وفقدان خصوبتها، وفقدان غابات محمية قيمة. وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد أشار إلى أن إنتاج قصب السكر أدى إلى فقدان التنوع البيولوجي بقدر أكبر من أي محصول واحد آخر في العالم بسبب تأثيره على النظم الإيكولوجية وزيادة تحات التربة. وأردفت بقولها إن المظالم التاريخية أسهمت دون شك في تغذية الفقر، وتخلف النمو، والتهميش، والاستبعاد الاجتماعي، والتفاوتات الاقتصادية، وعدم الاستقرار، وانعدام الأمن، وكلها عوامل تؤثر على كثير من الناس في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، حيث تقيم الأغلبية العظمى من المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعانون من مخلفات الاستعمار. ورأت أنه ينبغي للدول أن تتعاون مع المنحدرين من أصل أفريقي في سبيل اتخاذ تدابير مناسبة وفعالة لوضع حد للعواقب الطويلة الأمد للرق والاستعمار وتغيير اتجاهها، وإزالة الضرر المستمر، بما في ذلك الضرر البيئي الذي يهدد رفاه هذه الفئة. وشددت على ضرورة تنفيذ خطة عمل الجماعة الكاريبية المكونة من 10 نقاط من أجل تحقيق العدالة التعويضية، التي تنص على تقديم اعتذار رسمي كامل ووضع برنامج إنمائي للشعوب الأصلية؛ وتتيح العودة إلى الوطن لمن يختارون ذلك، وبناء المؤسسات الثقافية؛ وتقضي بإيلاء الاهتمام اللازم لأزمة الصحة العامة، ومحو الأمية، وإنشاء برنامج أفريقي للمعارف، وإعادة التأهيل النفسي، والاضطلاع بعمليات نقل التكنولوجيا، وإلغاء الديون.

44- وإذا كان لمسألة تعويضات الرق أن تشمل الضرر الذي لحق ببيئات الجزر من جراء إنشاء المزارع وعوز الأشخاص المنحدرين من الاسترقاق، وهو ما جعلهم عرضة للتأثر بوجه خاص بتغير المناخ، ودور نُظُم الرق في إرساء الأسس المالية للاقتصادات والمصارف وشركات التأمين العالمية التي مؤّلت مباشرةً بروز الاقتصادات المتعددة الجنسيات القائمة على استخراج الوقود الأحفوري (والتعدين)، يتبين أن المستفيدين من الرق قد عرّضوا منطقة البحر الكاريبي للأضرار الإيكولوجية والضعف الاجتماعي وأخطار تغير المناخ. وفي نهج التعويضات، سيجري على هذا الأساس تمويل تدابير التكيف مع المناخ للبلدان الأكثر تعرضاً لتغير المناخ، مع أنها تتحمل أقل قدر من المسؤولية عن هذه الظاهرة.

45- وذكر ويليام أ. داريتي جونيور، من لجنة لانسيت المعنية بالتعويضات والعدالة الإقساطية، أن أثر العنصرية الهيكلية في الولايات المتحدة يظهر في الأوضاع الصحية المتأثرة على نحو غير متناسبي للأمريكيين من أصل أفريقي. وقد ازدادت أوجه التفاوت الصحي خلال فترة انتشار الجائحة؛ وبحلول بداية آذار/مارس 2021، بلغ المعدل الفعلي لوفيات السود من جراء كوفيد-19 ما قدره 1,2 مرة قياساً

بالأمريكيين البيض. ومن الأرجح أن يعاني الأمريكيون من أصل أفريقي من حالات مَرَضِيَّة سابقة تجعلهم أكثر تأثراً بالمرض بعد إصابتهم به؛ ويؤدي عدم الإنصاف في الحصول على الرعاية الطبية الجيدة إلى تفاقم هذه الأوضاع. ومن العوامل الهامة المسهمة في حالة عدم التوازن المَرَضِيَّة هذه لدى السكان السود في الولايات المتحدة احتمال أكبر إلى حد بعيد بالتعرض للأخطار البيئية. وقال إنه قام في كتابه الأخير، المعنون "من الآن حتى تحقيق المساواة: تقديم تعويضات للأمريكيين السود في القرن الحادي والعشرين" (*From Here to Equality: Reparations for Black Americans in the Twenty-First Century*)، بفهرسة مجموعة من التهديدات البيئية التي يتعرض لها السود في المجال الصحي، بما في ذلك احتمال أكبر للإقامة في مجتمعات محلية بالقرب من مواقع النفايات الخطرة؛ والتعرض للتسمم بثاني أكسيد النيتروجين؛ والافتقار إلى المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي المناسبة؛ والإقامة في مكان وجود شركات ملوثة للغاية تقف وراء انبعاث عوامل مسببة للسرطان في الأجواء المحيطة. ويمثل الحرمان من الثروة "الحالة المرضية السابقة" التي تتبع منها أضرار كثيرة تلحق بحياة السود في الولايات المتحدة. ومن شأن خطة عمل مناسبة لسد فجوة الثروة بين السود والبيض، في شكل خطة للتعويضات، أن تكلف الحكومة الاتحادية 14 تريليون دولار على الأقل في حال تنفيذها.

46- ورأى السيد داريتي أن ثمة ما يبرر وضع خطة للتعويضات لأن سياسات الحكومة الاتحادية خلقت فجوة الثروة العرقية في الولايات المتحدة. ففي نهاية الحرب الأهلية، وُعد الأشخاص المستعبدون سابقاً، الذين لم تكن لديهم أي موجودات تقريباً، بالحصول على مَنح أراض تبلغ مساحتها 40 فداناً لرد الحق عن سنوات الرق، باعتبار ذلك وسيلة للسماح لهم بالمشاركة في المواطنة على نحو كامل. ولم يتم الوفاء بهذا الوعد عمداً، ولم تتحقق المواطنة الكاملة قط. وفي الوقت نفسه، تعهدت الحكومة الاتحادية بمقتضى قانون الحيازة الزراعية لعام 1862 بتخصيص 160 فداناً من مَنح الأراضي لأكثر من 1,5 مليون أسرة بيضاء في الأقاليم الغربية لاستكمال المشروع الاستيطاني الاستعماري في البلد. وفي الفترة الممتدة من نهاية الحرب الأهلية إلى الحرب العالمية الثانية، دُمِّر مجتمع السود نتيجةً لوقوع أكثر من 100 من المذابح الإرهابية التي ارتكبها البيض في جميع المناطق، بما في ذلك في ويلمنغتون في عام 1898، وفي تولسا في عام 1921. وأودت أعمال شغب البيض بحياة عدد لا يُحصى من السود، وأسفرت عن منع المشاركة السياسية للسود وتدمير الممتلكات العائدة لهم أو الاستيلاء عليها من قبل رجال العصابات البيض. ولم تُنح الإمكانية أمامهم لجمع الثروة، وكانت الحكومة الاتحادية متواطئة إما بالتعاضد عن ذلك أو بدعم مثيري أعمال الشغب البيض. وفي أواخر القرن التاسع عشر، ركزت سياسات إنشاء الأصول الحكومية على توزيع الأراضي؛ وفي القرن العشرين، تحول التركيز إلى ملكية المنازل. وفي كلتا الحالتين، شجعت البرامج الاتحادية تراكم ثروة البيض بينما استمر تناقص ثروة السود. وكان التطبيق التمييزي للأحكام المتعلقة بشراء المنازل في التشريعات التمكينية لإدارة الإسكان الاتحادية وقانون التعديل الخاص بالجنود (المعروف أكثر باسم "GI Bill") وراء إعطاء الأمريكيين البيض دفعة هامة أخرى لحيازة الممتلكات، في حين حُرِم الأمريكيون من أصل أفريقي من إمكانية مماثلة للحصول على الموارد نفسها. وأسفرت السياسة الاتحادية في الولايات المتحدة عن فجوة الثروة العرقية، ولذا ينبغي تعبئة الجهود على صعيد السياسة الاتحادية لتوفير الجبر. وينبغي للحكومة الاتحادية، على مسارٍ طال انتظاره نحو جبر الضرر وتحقيق العدالة، أن تعتمد خطة تعويضات للأمريكيين من أصل أفريقي، على أن تتضمن ثلاثة عناصر حاسمة هي: التركيز تحديداً على الأمريكيين السود الذين ينحدرون من أشخاص مستعبدين في الولايات المتحدة، باعتبارهم المستفيدين المؤهلين؛ وإزالة فجوة الثروة العرقية بكاملها من أجل تزويد الأمريكيين السود بالأسس المادية اللازمة للمواطنة الكاملة؛ وإرسال المدفوعات إلى المستفيدين المؤهلين مباشرةً، على نحو يحاكي ممارسات رد الحق في أماكن أخرى.

47- وأكد خوسيه لويس رينجيفو بالانتا، المدافع عن حقوق الإنسان وعضو Mesa Ambiental y de derecho del Pueblo Negro de Colombia من المنحدرين من أصل أفريقي في كولومبيا، كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، عانوا كثيراً من أوجه العنصرية الهيكلية والبيئية والرأسمالية الوحشية. وقال إن أراضي الأجداد والموارد الطبيعية والمياه والغابات في المجتمعات المحلية للمنحدرين من أصل أفريقي تتعرض للتهب على يد الشركات عبر الوطنية والدولة. وقد حكمت المحكمة الدستورية في كولومبيا بأن سلطات الدولة مسؤولة عن انتهاكات كل من الحق في الحياة والصحة والمياه والأمن الغذائي، والحق في بيئة صحية، والحقوق الثقافية والإقليمية للجماعات الإثنية المدّعية. وخلصت المحكمة إلى أن السلطات لم تمتثل لالتزامها الدستوري باتخاذ تدابير ملموسة وفعالة لوقف أنشطة التعدين غير المشروعة، مما أدى إلى ظهور أزمة إنسانية وبيئية في حوض النهر وروافده والأقاليم المحيطة. ولا تزال مجتمعات المنحدرين من أصل أفريقي تكافح من أجل تحقيق الاعتراف القانوني بأقاليمها الجماعية. وفي منطقة ساحل المحيط الهادئ، تتمتع المجتمعات المحلية بثقافة بحرية منسجمة مع البيئة، في ظل وجود مصائد الأسماك والموارد الطبيعية وممارسة التعدين ضمن إقليم يتسم بالتنوع البيولوجي ويراعي الثقافة البيولوجية؛ وتنتج هذه المجتمعات أيضاً الأدوية التقليدية. وقال إنه كان للمشاريع الكبرى، مثل بناء الموانئ، أثر سلبي على البيئة والمجتمعات المحلية التي سُردت من المناطق الساحلية إلى المدن، فاستولت الشركات والصناعات الاستخراجية المستفيدة من امتيازات الدولة على هذه المناطق. ودُفع المنحدرين من أصل أفريقي، تحت الضغط الخارجي، إلى الرحيل عن أراضيهم، في حين أن الدولة لم توفر لهم أي ضمانات، وهو ما أدى إلى صرفهم عن الحقوق والأقاليم المرتبطة بهويتهم وثقافتهم. وأشار السيد بالانتا إلى قضية تكتسي أهمية رمزية وهي قضية نهر أنشيكايا، الذي لوثته الشركات عبر الوطنية، مما أدى إلى تشريد مئات الآلاف من الأشخاص الذين كانوا يقيمون في تلك الأقاليم، ويستفيدون من النهر على مرّ الأجيال مصدراً للرزق. وأصدر وزير البيئة قراراً ينص على أن تعوّض الدولة عن الضرر الناجم؛ غير أن المجتمعات المحلية ما زالت تكافح حتى اليوم للدفاع عن حقوقها وحمايتها وضمن احترام القانون. وشدد المتكلم على أهمية عدد من العناصر الرئيسية وهي: الاعتراف القانوني والجماعي بإمكانية استخدام الأقاليم التقليدية؛ والسياسات التي تعترف بالمعارف التقليدية والمعارف الموروثة عن الأجداد، والتي تساعد على التخفيف من أثر تغير المناخ؛ وسياسات وبرامج بناء القدرات للمساعدة على حماية الطبيعة وتعزيز قدرة الناس على التصدي لتغير المناخ. ودعا جميع الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي إلى تعبئة جهودها إلى أن يتم الاعتراف بأقاليم الأجداد ومعارفهم. ودعا أيضاً إلى اتخاذ إجراءات حقيقية لكفالة العدالة البيئية، بما في ذلك المشاركة الفعالة للمنحدرين من أصل أفريقي.

48- وخلال الحوار التفاعلي، ورداً على سؤال طرحه السيد ريد، شرح السيد داربتي سبب تركيزه على مسألة التعويضات المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي المولودين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهم يشكلون جماعة تتحدر من الأفراد الذين وُعدوا بالحصول على منح أراضٍ في أعقاب الحرب الأهلية، ثم حُرّموا من إمكانية إعادة الحق إلى نصابه، مما أرسى أسس التفاوتات في الثروة التي يمكن ملاحظتها الآن بين السود والبيض. وإذا كان السود على نطاق الشتات الأفريقي بأسره يطالبون بتعويضات، فإنهم لا يطالبون جميعاً بتعويضات من حكومة الولايات المتحدة. وقال إن على كل جالية من جاليات الشتات أن تقدم مطالبة ذات صلة بتاريخها الخاص.

49- وتكلمت رئيسة الفريق العامل عن الأنشطة الاستخراجية الجارية في مجتمعات المنحدرين من أصل أفريقي، كما هو الحال في "رقاق الموت" في لويزيانا، حيث يعمل عدد كبير من المصانع البتروكيمياوية بضوء أخضر من الولاية المذكورة رغم التهديدات الهائلة المتوارثة عبر الأجيال إزاء مجتمعات السود. وأشارت إلى الدراسة التي اشترك الأستاذ داربتي في وضعها، والنتيجة التي خلص إليها ومفادها أنه لو تم منح التعويضات المشار إليها بعد فترة الاستعداد، لكانت منطقة الإصابة بكوفيد-19 في

لوزيانا أصغر بمقدار يتراوح بين 30 و60 في المائة مما هي عليه اليوم. وطرح سؤالاً عن جائحة كوفيد-19 ومسألة التعويضات، وأثارت موضوع الأعمال التجارية عبر الحدود الوطنية للشركات الخاصة التي ذُكرت على نحو غير تناسبي في سياق مجتمعات السود، التي تدعم المناقشة المتعلقة بالتعويضات. وردّ الأستاذ داريتي بقوله إن ينبغي تنظيم أعمال الشركات التي تُعدّ حالياً من كبار الملوثين في جميع مناطق الولايات المتحدة، ولا سيما في لوزيانا حيث يقع "زقاق السرطان". وأضاف أن التعويضات وحدها لا تكفي. إذ ينبغي لها أن تقترن بجهدٍ لوقف العمليات التي تسبب الضرر الناجم.

- 50- وأكد السيد سونغا أن الفريق العامل يؤيد خطة عمل الجماعة الكاريبية المكونة من 10 نقاط.
- 51- وتكلم السيد بالسيرزك عن المبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن إدراج موضوع المنحدرين من أصل أفريقي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 52- وأكد خوسيه لويس رينجيفو بالانتا أن السياسات الاستخراجية التي انبثقت عن المشاريع الكبرى والزراعة الأحادية المحصول الواسعة النطاق هي استراتيجيات ترمي إلى حرمان الشعوب من أراضيها. وقال إنه ينبغي للدول أن تتدخل وتوفر الحماية للمجتمعات المحلية. وثمة علاقة قائمة أيضاً بين أنشطة التعدين والقانون والنزاعات المسلحة. وتستحق النساء اللواتي اضطلعن بدور رئيسي في جميع مراحل هذا الكفاح الثناء.
- 53- وذكر ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية أن حكومة بلده بصدد إعداد مشروع قانون عن تغير المناخ، وقد حُدثت فيه ثلاث حالات لاتخاذ إجراءات العدالة التعويضية المتعلقة بالعنصرية البيئية. وأفاد ممثل إندونيسيا بأن حكومة إندونيسيا تقدم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة.
- 54- واختتمت الدورة الثامنة والعشرون بملاحظات ختامية، بما في ذلك كلمات أدلى بها أعضاء الفريق العامل المنتهية ولايتهم في عام 2021، وهم السيد غوميدزي، والسيد سونغا، والسيد بالسيرزك.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

- 55- لا يزال الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي يتعرضون للعنصرية البيئية ويتأثرون متأثراً غير تناسبي بأزمة المناخ. ويُقصد بالعنصرية البيئية الظلم البيئي في الممارسة العملية وفي السياسات القائمة ضمن المجتمعات العنصرية. وتمثّل العنصرية البيئية مظهراً حديثاً قابلاً للقياس من مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وكره الأفارقة وما يتصل بذلك من تعصب.
- 56- ولا يمكن مناقشة العنصرية البيئية بمعزل عن سائر المسائل. فنتيجةً للعنصرية التاريخية والهيكليّة، والنماذج الاقتصادية الاستغلالية، ومخلفات التجارة في الأفارقة المستعبدين، يعيش المنحدرون من أصل أفريقي حياة قائمة على الفصل، وتُتخذ قرارات تعرّضهم على نحو غير تناسبي لأخطار البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من الاعتراف بأجيال كاملة مورست فيها العنصرية واتُخذت فيها إجراءات التجريد والاستهداف الاقتصادية، والتصدي لها.
- 57- وفي أجزاء كثيرة من العالم، يُخضع واضعو السياسات والمشرعون وغيرهم الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي للتمييز، ولا يولون الاحترام والحماية الكافيين لحقوق الإنسان الخاصة بهم، بما في ذلك الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. ويظهر ذلك من خلال تحديد مواقع مدافن القمامة، ومستوصفات النفايات السامة، والصناعات الاستخراجية، والمناطق الصناعية والتعدينية

والمصانع ومحطات توليد الطاقة وأماكن ممارسة الأنشطة الخطرة بيئياً، وعدم إنفاذ اللوائح التنظيمية لحماية البيئة في المجتمعات المحلية التي يقطنها بكثافة المنحدرون من أصل أفريقي، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى ارتفاع معدلات الربو والسرطان والأمراض المزمنة الأخرى المتصلة بالبيئة، وظهور آثار أقل وضوحاً وأخرى طويلة الأمد.

58- والعنصرية البيئية ظاهرة قائمة على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني، لا تُتاح للمنحدرين من أصل أفريقي سوى إمكانية محدودة للحصول على المعلومات المتعلقة بالمسائل البيئية، والمشاركة في اتخاذ القرارات البيئية، والاستفادة من سبل الانتصاف من الضرر البيئي. أما الدول التي تأذن بإقامة مرافق خطرة في المجتمعات المحلية التي تتألف في الغالب من منحدرين من أصل أفريقي، فهي تتدخل على نحو غير متناسبي في حقوقهم، بما في ذلك حقوقهم في الحياة والصحة والغذاء والمياه. وعلى الصعيد الدولي، لا تزال النفايات الخطرة تُصدَّر إلى بلدان الجنوب في ظل تراخي السياسات البيئية وممارسات السلامة. وتصمِّم الشركات عبر الوطنية المشاريع المربحة في ظل تجاهل ونفي التأثير الناجم على السكان المحليين. وينشأ عن مواصلة عدم اتخاذ إجراءات طموحة بالقدر الكافي للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، ومن ثم التخفيف من آثار تغير المناخ، أشد الأثر على الدول والمجتمعات المحلية التي تتعرض لأشكال الاستغلال والتمييز والتهميش على مر التاريخ. ويجب على الدول أن تولي اهتماماً للتحيز التاريخي والمستمر، وأن تعترف بأن الضرر البيئي يمكن أن ينجم عن أنماط التمييز القائمة ويعززها، وأن تتخذ تدابير لإنهاء الظروف التي تسبب التمييز أو تُديمه. وينبغي للدول أن تتخذ تدابير لحماية الأشخاص المعرضين بوجه خاص لخطر الضرر البيئي.

59- ومن حق المنحدرين من أصل أفريقي التمتع بالعدالة البيئية والتعويضات باعتبارهما من حقوق الإنسان. إذ يتعرض المنحدرون من أصل أفريقي الذين يدافعون عن حقوق الإنسان البيئية للتهديد والتخويف والاعتداءات العنيفة أثناء دفاعهم عن حقوق الإنسان لجماعاتهم أو أثناء حملاتهم لتعزيز البدائل الاقتصادية التي تسهم في تنمية سبل العيش الآمنة بيئياً للمنحدرين من أصل أفريقي.

60- وتتركب العنصرية البيئية من جانب الدول والشركات الدولية وغيرها من الجهات من غير الدول، وكثيراً ما يشكل ذلك انتهاكاً للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ولأحكام القانون المحلي، في ظل إبداء لا مبالاة متمدة بتأثير هذه الممارسات على الجماعات المحلية المنحدرة من أصل أفريقي. ولهذا السبب، طلب إعلان وبرنامج عمل ديربان إلى الدول، في ظل التعاون الدولي عند الاقتضاء، أن تنظر إيجابياً في تركيز استثمارات إضافية لمراقبة البيئة في المجتمعات المحلية المنحدرة أساساً من أصل أفريقي.

61- وقد أصبحت أزمة المناخ اليوم بمثابة قنبلة موقوتة. وأسفرت حالة الطوارئ العالمية الحالية، التي تتسم بالاحترار العالمي وتغير المناخ نتيجة لقرارات اتخذها البشر، بما في ذلك حرق أنواع الوقود الأحفوري وإطلاق كميات مفرطة من الكربون في البيئة، عن أثر غير متناسبي بالفعل على حياة المنحدرين من أصل أفريقي. كما أبلغ عن آثار غير متناسبية في القارة الأفريقية. وعلى وجه الخصوص، تتعرض المجتمعات المحلية للخطر، وكذلك الدول التي تقع/تعتمد على الأراضي الساحلية المنخفضة، والتندرا والجليد في المنطقة القطبية الشمالية، والأراضي القاحلة وغيرها من النظم الإيكولوجية الحساسة. وقد تؤدي عمليات وضع السياسات، بما في ذلك الكيفية التي تستجيب بها الدول لأزمة المناخ، إلى تعزيز أثر أزمة المناخ على المجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي التي كثيراً ما يكون لديها قدر أقل من السلطة السياسية والموضعية على الصعيدين المحلي والعالمي قياساً بغيرها. وتتطلب معالجة أزمة المناخ اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يولي الأولوية لإدماج المنحدرين من أصل

أفريقي في عمليات اتخاذ القرارات في جميع المراحل، بما في ذلك التأهب، والتخفيف من الآثار، والاستجابة، والتعافي. وينبغي أن تتوافر الحماية بطريقة متساوية وفعالة⁽¹¹⁾.

62- وتشير الأدلة المستقاة من نقاط التحول المناخي في النظام المناخي، التي توجي بـ "أننا في حالة طوارئ كوكبية"، إلى تدهور حالة المنحدرين من أصل أفريقي⁽¹²⁾. ويدعو إعلان وبرنامج عمل ديربان، في جملة أمور، الدول إلى النظر في اتخاذ تدابير غير تمييزية لتوفير بيئة آمنة وصحية لمن يقعون ضحايا للعنصرية أو التمييز العنصري أو كره الأجانب أو ما يتصل بذلك من تعصب، أو يتعرضون لهذه الممارسات، سواء كانوا أفراداً أو جماعات، ولا سيما لكفالة مراعاة الشواغل ذات الصلة ضمن العملية العامة لاتخاذ القرارات بشأن البيئة. وهذا يتطلب أيضاً اتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة، قدر الإمكان، لتنظيف المواقع الملوثة وإعادة استخدامها وتنميتها والقيام، عند الاقتضاء، بنقل الأشخاص المتأثرين طوعاً بعد التشاور معهم؛

63- ويواجه العالم حالياً أزمة مناخية، وممارسات العنصرية البيئية، وتلوثاً ساماً متفشياً، وفقداناً هائلاً للتنوع البيولوجي، وموجة من الأمراض المعدية ذات المصدر الحيواني، مثل كوفيد-19. وتؤثر هذه الأزمات البيئية المتشابكة تأثيراً سلبياً على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، والصحة، والمياه، وخدمات الصرف الصحي، والغذاء، والعمل اللائق، والتنمية، والتعليم، والتجمع السلمي، فضلاً عن الحقوق الثقافية والحق في العيش في بيئة صحية.

64- وتؤثر الآثار الضارة تأثيراً غير متناسبي على النساء والفتيات وحقوق البلابين من الناس، ولا سيما أولئك المعرضين بالفعل للضرر البيئي، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر، والأقليات، وكبار السن، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية، والفئات المهمشة عرقياً وإثنية، والشعوب الأصلية، والمنحدرون من أصل أفريقي، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمهاجرون، والمشردون داخلياً، والأطفال.

65- ولا تزال الشعوب والمجتمعات المحلية التي تعرضت تاريخياً للاستغلال، بما في ذلك المنحدرون من أصل أفريقي، تتحمل وطأة التلوث، والتدهور البيئي وتغير المناخ، بما في ذلك في إطار بعض الإجراءات التي تهدف ظاهرياً إلى حماية البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية لمعدل مروع من أعمال القتل والتهديد والاعتقال التعسفي والمضايقة والتخويف كنتيجة مباشرة لعملهم المشروع في مجال حقوق الإنسان والبيئة.

66- ثم إن تغير المناخ هو من مشتقات نظام اقتصادي يعتمد اعتماداً كبيراً على أنشطة الاستخراج، والاستغلال، والتراكم بالتجريد من الملكية. وثمة هيئات ذات مصداقية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والأكاديميون والخبراء الفرديون، يمكنها أن تشهد على الأثر العنصري الناجم عن العنصرية البيئية وأزمة المناخ في كل منطقة. وتكثر الموارد لتيسير فهم الأثر الشديد والمستمر والنظمي لأزمة المناخ والعنصرية البيئية على الجماعات المحلية المنحدرة من أصل أفريقي. ورغم أن المنحدرين من أصل أفريقي ينبغي أن يكونوا في صميم التحليلات المناخية والبيئية، ولا سيما باعتبارهم من الجماعات التي تعرضت للاستغلال التاريخي وما زالت تعاني من الاستغلال المستمر، فلا يوجد أي فهم حقيقي لانتشار الآثار المناخية وغيرها من الآثار البيئية بوجه خاص في بلدان الجنوب، ولا أي اعتراف فعلي بذلك. وتعكس أزمة المناخ، وتحديد أي جهد لاستبعاد أو تقليل أو تجاهل أثرها الهائل على الجماعات المنحدرة من أصل أفريقي على وجه الخصوص (بما في ذلك في أكثر البلدان نمواً)

(11) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/HRAndClimateChange/Pages/HRClimateChangeIndex.aspx.

(12) Timothy M. Lenton et al., "Climate tipping points — too risky to bet against", *Nature*, 2019; 575 (7784).

وعلى بلدان الجنوب بوجه عام، عقلية موروثية من نظرية تفوق البيض. ويبين أحد التحليلات الذي يتناول الجانب العنصري أن تغير المناخ ليس بأزمة معزولة بل هو أحد أعراض النظم الاقتصادية والسياسية التي تجاهلت الحق في الحياة وغيره من حقوق الإنسان الأساسية.

67- ولا بد من اتخاذ إجراءات مُحدثة للتحويل، على وجه الاستعجال، من أجل التصدي للعنصرية النظامية وجائحة كوفيد-19، وحماية البيئة وحقوق الإنسان، ومواجهة العوامل المحركة لحالة الطوارئ المناخية، والتلوث السام، وفقدان التنوع البيولوجي، والأمراض الحيوانية المنشأ، بسبل منها مطالبته قطاع الأعمال باحترام حقوق المجتمعات المحلية المتأثرة والبيئة.

68- ومن شأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان أن يساعد على معالجة عدم المساواة وكفالة حماية الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، بما في ذلك المنحدرون من أصل أفريقي.

69- ويشمل الحق في بيئة صحية الحق في الهواء النقي والمياه المأمونة والكافية، وخدمات الصرف الصحي، والغذاء الصحي والمستدام، والبيئة الخالية من السموم، والمناخ الآمن والمستقر، والنظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي. كما يشمل الحق في الحصول على المعلومات البيئية، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وإمكانية اللجوء إلى القضاء والحصول على سبل انتصاف فعالة.

70- ويرحب الفريق العامل بالخطوات المتخذة نحو تحقيق العدالة البيئية وإشراك المنحدرين من أصل أفريقي في جميع المحادثات بشأن أزمة المناخ في جميع أنحاء العالم. ويرحب أيضاً بالأمر التنفيذي الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن حماية الصحة العامة والبيئة واستعادة دور العلوم لمعالجة أزمة المناخ، المؤرخ 20 كانون الثاني/يناير 2021. ويدعو حكومة الولايات المتحدة إلى تحقيق العدالة البيئية في المجتمعات المحلية في أمريكا، بما في ذلك مناطق مثل "رقاق الموت" وغيرها من المناطق في مواجهة التدهور البيئي والأزمات المناخية والكوارث، التي يتضاعف أثر كل منها نتيجة لأوجه القصور القائمة في البنى التحتية، بما في ذلك النقص في المياه الصالحة للشرب، وخدمات الصرف الصحي، والسباكة، وضمانات جودة الهواء. ويدعو الفريق العامل جميع الحكومات إلى حماية الحق في بيئة صحية وإقامة الشراكات مع المجتمعات المحلية من أجل تحقيق العدالة البيئية للمنحدرين من أصل أفريقي على الصعيد العالمي.

71- ويرحب الفريق العامل باعتبار لجنة القضاء على التمييز العنصري لإعداد توصية عامة جديدة بشأن الحق في الصحة والتمييز العنصري. وفي ضوء أزمة المناخ، وآثار العنصرية البيئية والكوارث المتصلة بالمناخ على المجتمعات المحلية المنحدرة من أصل أفريقي، من الواضح أن الحق في الصحة والحق في العدالة البيئية يرتبطان ارتباطاً وثيقاً.

باء - التوصيات

72- يجب أن يكون المنحدرون من أصل أفريقي جزءاً من الحل المتعلق بتغير المناخ والأزمات البيئية الأخرى. وينبغي أن تعمل الدول بطريقة عادلة من أجل إشراك قيادات المجتمعات المحلية الموجودة على الخطوط الأمامية في مواجهة تغير المناخ والاستفادة من خبراتها ودراساتها، من قبيل المجتمعات المحلية للمنحدرين من أصل أفريقي، وذلك في جميع مراحل السياسات والعمليات وإجراءات التنفيذ ذات الصلة بالبيئة.

73- وينبغي إيلاء الأولوية لزيادة مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي في وضع وتنفيذ تدابير الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بتغير المناخ والتكيف معها وتخفيف آثارها. وينبغي اغتنام الفرص المتاحة لمعالجة مسألتي تغير المناخ والتمييز العنصري معاً، لا التعامل مع كل منهما على حدة.

74- ويوصي الفريق العامل بأن تقوم الدول وسائر المكلفين بمهام بما يلي:

(أ) تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، وإعلان وبرنامج عمل ديربان، وبرنامج الأنشطة المقررة للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، واتخاذ إجراءات لمعالجة كل من الأسباب الجذرية والمظاهر الحالية للتمييز العنصري وكره الأجانب وكره الأفارقة وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك العنصرية البيئية؛

(ب) اتخاذ إجراءات على وجه الاستعجال وفي الوقت اللازم على الصعيد العالمي بهدف الاعتراف بالحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، وإعماله باعتباره استجابة أساسية للأزمة البيئية الحالية المتعددة الأوجه؛ وتقديم الدعم من أجل اتخاذ قرارات رئيسية للأمم المتحدة تعترف بأن لكل فرد الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، لتكون حافزاً للاعتراف الدستوري في هذا الصدد، واعتماد قوانين أقوى، وزيادة الموارد اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية؛ والتعجيل بعملية صياغة إعلانات الأمم المتحدة ومعاهداتها بهذا الشأن؛

(ج) اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من حدة أزمة المناخ، ومعالجة التدهور البيئي ومسألة العنصرية البيئية، عن طريق تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان؛ والتأكيد على ضرورة الوقاية والمشاركة، والتركيز على احتياجات أشد المتأثرين، وزيادة المساءلة؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للعنصرية النظامية والكوارث البيئية المترابطة، واغتنام فرصة "البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل" تحقيقاً لمستقبل عادل ومستدام لا يترك فيه أحد خلف الركب.

75- ويجب على الدول أن تتخذ إجراءات عاجلة لكفالة حماية ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، بما في ذلك المدافعون المنحدرون من أصل أفريقي.

76- ويجب على الدول والشركات والمؤسسات والأفراد إنشاء مرفق للاعتراف بالتمييز العنصري بغية التصدي له بفعالية. وهذا يشمل اعتماد سياسات توازن بين أنشطة الاستخراج والصحة والسلامة المجتمعية. وينبغي للشركات أن تجري تقييمات للأثار الناشئة على البيئة وحقوق الإنسان في سياق عمليات بذل العناية الواجبة، وأن تنخرط في الممارسات العادلة للتعاقد وتحديد مواقع الأنشطة في ظل احترام المجتمعات المحلية وعدم استغلال النتائج المواتية أو فرضها على حساب المجتمعات المحلية التي لديها قدر أقل من السلطة والامتيازات قياساً بغيرها. ويجب على الدول الأعضاء ألا تتنصل من التزاماتها الرقابية، ولا سيما فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية والأعمال التي توجد مقرها خارج المجتمعات المحلية التي تعمل فيها.

77- وينبغي للدول أن تحدد أهدافاً ملزمة قانوناً على أساس المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية من أجل الحد من عدد الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء. وينبغي لها أن تكفل أن تكون الحدود الوطنية للجسيمات الدقيقة العالقة متمشية مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية باعتبارها متطلبات دنيا. وينبغي لها أن تعمل على زيادة الوعي داخل المجتمعات المحلية المعرضة للخطر لمساعدة الأفراد المعنيين على الحد من تعرضهم الشخصي لتلوث الهواء. ويجب زيادة القدرة على رصد جودة الهواء. وينبغي أيضاً للمهنيين الطبيين والتمريضيين إبلاغ المرضى والقائمين على رعايتهم بالآثار الضارة لتلوث الهواء على الصحة.

78- وينبغي للدول كذلك أن تضطلع بأنشطة الدعم والاستثمار في أفريقيا وغيرها من البلدان المتضررة من مخلفات الاستعمار، ولدى صغار المزارعين المنحدرين من أصل أفريقي، مع إيلاء اعتبار خاص للنساء ومنتجي الأغذية المحليين الذين يضاعفون القدرة على الصمود ويسهمون في إيجاد

مجتمعات محلية صالحة للعيش في خضم الأزمات. وتساعد الاستثمارات في برامج المرونة إزاء المناخ المزارعين على التكيف مع هذا الوضع وعلى حماية الأمن الغذائي.

79- وينبغي للدول المتقدمة النمو والشركات المتعددة الجنسيات والجهات المستثمرة أن تساعد على وضع نماذج جديدة للتنمية المستدامة، مثل الطاقة المستدامة. وينبغي لها أن تقدم الدعم إلى خطط التعافي من كوفيد-19 بهدف إجراء خفض جذري للكربون في أفريقيا والمجتمعات المحلية المنحدرة من أصل أفريقي في الشتات. وينبغي لها أيضاً أن تبذل جهوداً جادة وفورية للانتقال من نظم الطاقة الاستخراجية إلى الطاقة المستدامة، والمطالبة بمساءلة الشركات عن تلوث المياه، وكفالة حصول الجميع على المياه النقية، وفهم تدابير مكافحة الفقر باعتبارها تدابير أساسية للتأهب للعوارض المناخية.

80- وتتطلب الأزمات المتعددة الناجمة عن تغير المناخ والأشكال الأخرى للتدهور البيئي، والتفاوتات بسبب العرق، وجائحة كوفيد-19، بذل جهود إنعاش تُولي الأولوية للنساء والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة. وينبغي لسياسات الهجرة الحكومية أن تستوعب المهاجرين الوافدين بسبب تغير المناخ وغيرهم ممن يغادرون بلدانهم لأسباب تتعلق بتغير المناخ، وأن تلبي احتياجاتهم. وينبغي للحكومات أيضاً أن تخطط لتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ ضمن برامج التغذية والأمن الغذائي المعدة على الصعيد العالمي لأفريقيا والجماعات المحلية المنحدرة من أصل أفريقي. وينبغي لها أن تدعم استراتيجيات المنظومات الغذائية التي تخفف من الانبعاثات الناجمة عن إنتاج الأغذية واستهلاكها على حد سواء.

81- وينبغي للدول أن تعترف بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي في أقاليم الأجداد وأن تولي الأهمية اللازمة لمعارف الأجداد بهدف التخفيف من آثار تغير المناخ؛ وأن تضع سياسات وبرامج لبناء القدرات ومساعدة المجتمعات المحلية على حماية الطبيعة وعلى تعزيز قدرتها على مقاومة تغير المناخ وغيره من أشكال الدمار البيئي.

82- وينبغي لجميع الدول أن تعالج الطريقة غير التناسبية التي تؤثر بها العنصرية النظامية ونظم التمييز المتعددة والمتداخلة على المنحدرين من أصل أفريقي؛ وهذا يشمل توجيه التمويل اللازم المتعلق بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره إلى المجتمعات المحلية التي عانت تاريخياً من التمييز، والبحث عن حلول مناخية تعمل أيضاً على تصحيح أوجه الإجحاف التاريخية. وينبغي أن يكون التمويل في مجال تغير المناخ موضعياً لدعم الحلول التي تقودها المجتمعات المحلية. وينبغي أن يكون تقييم الأثر العنصري جزءاً من جهود بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ضمن جميع الإجراءات المتعلقة بالمناخ والبيئة، وينبغي أن تكون هناك مساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ووقوع أضرار بيئية، بما يشمل مسألة التعويضات. ويجب أن تتوافر الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة للمجتمعات المحلية بغية كفالة استشارة المنحدرين من أصل أفريقي وضمان تمتعهم بالفوائد الناشئة عن استخدام أراضيهم، والتصدي بشكل مجدٍ لأشكال الخسارة والضرر المتصلة بتغير المناخ التي تعاني منها المجتمعات المحلية المهمشة.

83- وينبغي لجميع الدول أن تعترف بالضرر الذي لحق على مدى قرون بالمنحدرين من أصل أفريقي نتيجة للرق والاستعمار، وأن تدفع تعويضات عن ذلك. وينبغي للدول أن تنظر في خطة عمل الجماعة الكاريبية المكونة من 10 نقاط بشأن التعويضات، وأن تسترشد بها لهذه الغاية.

84- وينبغي أن يبحث متخذو القرارات آثار التفاعلات القائمة بين التمييز التاريخي والهيكلي إزاء المنحدرين من أصل أفريقي وتغير المناخ للاستشارة بها في وضع سياساتهم، ولا سيما فيما يتعلق بأي آثار غير مقصودة تنجم عن خطط الاستجابة لحالات الطوارئ؛ وأن يُبدوا اعترافاً أكبر بضعف

المنحدرين من أصل أفريقي عند وضع تدابير التكيف؛ وأن يكفلوا التفاعل بين سياسات تخفيف حدة تغير المناخ في مواقع تلوث الهواء المركز والتركيبية الديمغرافية للمناطق ذات الصلة (كالتخفيف من الربو الناجم عن عوامل بيئية في المجتمعات المحلية المنحدرة من أصل أفريقي)؛ وأن يضعوا في اعتبارهم الخطر الناشئ عن سياسات تخفيف حدة تغير المناخ التي تحفز على الاستيلاء على الأراضي.

85- وينبغي النظر إلى التدابير الخاصة باعتبارها جزءاً من استجابة الدولة لتغير المناخ بهدف تعزيز فعالية تدابير الاستجابة لحالات الطوارئ والتكيف معها، عن طريق الحد من أوجه ضعف المنحدرين من أصل أفريقي والآثار الاجتماعية لتدابير التخفيف من تأثير تغير المناخ. وتشمل التدابير الخاصة إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والسكن، نظراً لأن تغير المناخ يشكل تهديداً كبيراً لكليهما باعتبارهما مصدراً رئيسياً لتراكم أوجه الحرمان؛ والحصول على الأرض، ولا سيما للحد من أثر سياسات التخفيف التي قد تحفز على الاستيلاء على الأراضي؛ والحصول على التعليم لكفالة أن تُتاح للمنحدرين من أصل أفريقي إمكانية أكبر للاستفادة من الفرص الاقتصادية والمشاركة في الحياة السياسية واللجوء إلى القضاء. وتكتسي هذه العوامل أهمية حاسمة للحد من أوجه الضعف القائمة، وكذلك من الأثر السلبي المحتمل لتغير المناخ والسياسات ذات الصلة على حقوق المنحدرين من أصل أفريقي.

86- وينبغي أن يُسْطَلع بهذا العمل تبعاً لمسار سريع بهدف وضع إعلان للأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها احتراماً كاملاً، بالتعاون التام مع المنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي أن يتضمن الإعلان كفالة الحماية من العنصرية البيئية.

87- وينبغي للحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان منعاً لانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المنحدرين من أصل أفريقي على يد مؤسسات الأعمال ومعالجة هذه المسألة وتوفير سبل الانتصاف.